

عن ماذا سوف تسفر القمة الروسية التركية؟

■ **حميدي العبدالله**

قمة سان بطرسبورغ التي جمعت الرئيسين الروسي والتركي، ما هي ودوافعها، وعن ماذا ستتمخض هذه القمة؟ بالنسبة لدوافع عقد القمة من الواضح أنّ لكلّ البلدين مصلحة سياسية واقتصادية بوضع حدّ للحالة العدائية التي سادت بعد إسقاط الطائرة الروسية. مصلحة سياسية تكمن في أنّ روسيا وتركيا لديهما خلافات عميقة مع الحكومات الغربية، وتحديدًا مع الإدارة الأميركية. روسيا تستقوي بتركيا وتضغط على الغرب من خلال اعتماد أحد أقوى حلفائها في المنطقة، تركيا تستقوي بروسيا أو تلجّح للغرب بوجود بدائل له إذا لم يأخذ مصالحها بعين الاعتبار، ولا سيما على مستوى الموقف من الأكراد. اقتصاديا، روسيا التي تتعرّض لعقوبات اقتصادية، وما يشبه الحصار الغربي لها مصلحة في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، وزيادة مستوى التبادل والتعاون الاقتصادي والتجاري. وتركيا تدهورت علاقاتها مع العراق وسورية وأدت الحرب الدائرة في سورية إلى وقف نشاطها الاقتصادي، أو استخدام الأراضي السورية لتمديد بضائعها إلى الدول العربية الأخرى هي بحاجة ماسة إلى الحفاظ على نموّها الاقتصادي، لا سيما أنّ شرعية حكم حزب العدالة والتنمية مستمدة بالدرجة الأولى من مستوى ما حققه الاقتصاد في ظل حكومات هذا الحزب المتعاقبة منذ عام 2002 وحتى الآن.

أما عن النتائج التي يتوقع أنّ تتمخض عنها القمة فالأمر الأكيد أنّ جل ما سيحدث هو تعاون تركي – روسي لمكافحة بعض العناصر الإرهابية من أصول روسية، لا سيما العناصر غير المرتبطة بقوة بالاستخبارات التركية.

لكنّ من غير المتوقع أنّ تعود القمة إلى مراجعة السياسة التركية إنّ لجهة الارتباط بحلف الناتو وتنفيذ سياسات الحلف، أو لجهة توفير الدعم للجماعات الإرهابية في سورية طالما أنّ الولايات المتحدة ترغب باستمرار تقديم هذا الدعم.

يكلّ تأكيد طلب الرئيس الروسي من نظيره التركي وقف تدفق الإرهابيين وتطبيق قرار مجلس الأمن، ولكن استجابة تركيا لهذا المطب مرتبطة بقرار من حلف الناتو ولن تصطدم تركيا مع الناتو. فمثلما أنّ هناك مصالح تركية مع روسيا تفرض عليها إقامة علاقات مع موسكو، هناك أيضا مصالح تركية مع دول الناتو، وهي أكبر من مصالحها مع روسيا، وإذا ما وضعت أنقرة بين خيارين، روسيا أو الناتو، فهي بكل تأكيد ستختار الناتو.

باور وكي مون لا يستحيان

- عندما تصرّح مفضلة واشنطن في مجلس الأمن مساندا باور بأنّ الحرب في حلب لن تخسم بسرعة رغم قوة روسيا وإيران وسورية وحرب الله لأنّ القوى تبدو متوازنة، وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه يسعى لتحقيق هدنة في حلب.

- ما لم يقفه كي مون ولا قائله باور هو بين من ومن الحرب تبدو طويلة والقوى متوازنة وبين من ومن يتمّ السعي للهدنة؟

-في الرقعة دارت معارك بين داعش و«قوات سورية الديمقراطية» ولم تحسم ابدا وانكفأت «قوات سورية الديمقراطية» بدعم الطيران الأميركي والتحالف إلى منيخ، حيث قتل المئات من المدنيين بغارات التحالف، ومنذ شهرين والحرب مستمرة وهي مدينة تابعة لحلب حيث الحرب بين الجيش السوري وحلفائه مع جبهة النصرة علنا والمصنفة مثل داعش إرهابية، فلماذا تتجاهل باور ذلك.

- في منيخ لم يعلن كي مون سعيه للهدنة بين داعش و«قوات سورية الديمقراطية»، وقد سقط مئات المدنيين ويحاصر الآلاف منهم بينما يريد الهدنة في حلب.

- ضمنا هم يتعاملون مع النصرة عكس قراراتهم بتصنيفها إرهابياً.

- لا يستحون...

التحليل السياسي

بين البشر والمقاومة... الانتصار الفللسطيني الآتي على الصهاينة؟

■ **د. رفعت سيد أحمد**

يؤكد المراقبون أنّ «إسرائيل» تعيش هذه الأيام حالة من الهلع بسبب تنامي الزيادة السكانية الفلسطينية فقيل قدوم تنتياهو بعدة شهور، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بأنّ ثمة خطرا كبيرا على وجود «إسرائيل» إذا ما ظلت دولة واحدة لشعبين: يهودي وفلسطيني، حيث سيؤدي ذلك في سنوات قليلة إلى خطر داهم على الهوية اليهودية للدولة، وإلى ذوبان الوجود اليهودي وسط أغلبية سكانية عربية، وأنّ الحل وبقا له هو الفصل الكامل بين (اليهود) والفلسطينيين، وأنه ليس لديه تصور متكامل ودائم في هذا الصدد مضيفا ومكثرا تحذيره أنه (إذا تعاملت «إسرائيل» مع حقيقة دولة واحدة لشعبين فإنّ هذا سيَجعلُ بنهاية «إسرائيل» كدولة يهودية وهو ما يعد خطرا لا يمكن لأحد أن ينكر وجوده ومدى واقعيتها!) * * *

هذه المخاوف التي أطلقها رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق لتلقفه خلفه (تنتياهو) ومعه لبيرمان الصهيوني المتطرف وبدأوا سياسات عنصرية جديدة تحدّ منها، وهم يعبرون بها فهم تلك في الواقع عن حقائق على الأرض، تزداد وضوحا يوما إثر يوم، وهي تتصل بالأساس بالزيادة السكانية المضطربة للفلسطينيين أو ما أسماه خبراء الاستراتيجيا في الكيان الصهيوني بالقبيلة الديمغرافية الفلسطينية، والتي سصل في السنوات العشر المقبلة إلى ضعف عدد «الإسرائيليين» المتواجدين بفلسطين نظرا للتوالد الفلسطيني المتنامي في مقابل العمق «الإسرائيلي» المستمر الأمر الذي سيؤدي إذا ما مارست الإدارة الإسرائيلية الحاكمة الديمقراطية الانتخابية (الصحيحة) أن يتولى العرب الفلسطينيون حكم الكيان كله، وهو الأمر الذي أزعج كثيرا قادة هذا الكيان فبدأوا ومنذ فترة في التحذير، ثم اتبعوا التحذير بوضع الخطط المسبقة لإجهاض أو استيعاب خطر تلك القبيلة، ولعلّ من أبرز المحاولات التي تمّت في هذا السياق ما اصطلح على تسميته بوثيقة سوفير والمعنونة بـ(إسرائيل الجغرافيا: 2000 - 2020: مخاطر واحتمالات) والتي انتهت بعد دراسة موسعة وموثقة نشرت عام 2000 إلى أنّ 42% فقط من اليهود، مقابل 58% من العرب، سيعيشون في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر في سنة 2020، من مجموع 15.2 مليون نسمة، لذلك استنتج محذرا أنه من دون الفصل سيختفي الكيان الصهيوني عن الخريطة خلال سنوات؟! وواضع هذه الوثيقة هو أرون سوفير أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا وصديق د. سعد الدين إبراهيم الباحث الاجتماعي المصري المعروف والمتهم شعبيا في العديد من قضايا التخابر لمصلحة أميركا و«إسرائيل»، ولقد بدأ سوفير منشئاً أمام كاميرات التلفزيون أثناء استعراض استنتاجاته في الكنيست، بدعوة من «لجنة الخارجية والأمن البرلمانية»، وبموجب «هأرتس»، فقد اقتنع رئيس اللجنة عضو الكنيست دان مريدور بأنّ المعطيات الديموغرافية تلزم «إسرائيل» بالفصل عن المناطق، وسريعا، وقيل وقتها إنّ شارون آمن بهذه النتائج ومعه وزير الدفاع آنذاك بنيامين بن اليعازر، وأنه يحتفظ بنهج الدراسة في مكتبه بالوزارة بهدف العمل على تطبيقها، إذ أعضاء «مجلس الأمن القومي» برئاسة الجنرال عوزي ديان، اصطحبوا سوفير بعد أسابيع من نشر الدراسة في جولة إلى مناطق «خط التماس»، في منطقة المثلث ووادي عارة، «ليروا عن قرب كيف شطبت الحدود بين «إسرائيل» والضفة الغربية»، وكيف أنّ الفلسطينيين من المناطق يزحفون نحو «إسرائيل»، وأنّ البناء غير القانوني يعمر المنطقة» وفقا لصحيفة هأرتس الصهيونية!! (وتوالّت الدراسات حتى يومنا هذا 2016) * * *

مع هذه البوابة – التهديد الديموغرافي الفلسطيني – دخل عضو الكنيست حايبم رامون، المبادر إلى تأسيس

البناء

بين البشر والمقاومة... الانتصار الفللسطيني الآتي على الصهاينة؟



الرملية) الديموغرافية، ذلك يجب على إسرائيل اتخاذ قرار شجاع وصعب للغاية، والمبادرة بفصل أحادي الجانب». وهو ما يتّأ الآن بخطى حثيثة ووفق خطط سرية وعلنية.

ولعل المؤتمر المشهود في أنابوليس وقبله خارطة الطريق وما يجري هذه الأيام من مبادرات فرنسية-عربية للتسوية البائسة، يقدّم أمثلة على هذه الخطط العنصرية للصل، يتّأ فيها حبس الفلسطينيين في معازل كبيرة في مساحة لا تزيد عن 9% من مساحة فلسطين التاريخية والغريب.

المحزن أو اللافت للانتباه أنّ السلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن أضحّت اليوم تسير في فك وثيقة سوفير (القديمة السالفة الذكر) بل وتدعمه بقوة بعد الانفصال الحاصل بينها وبين حماس، وصار ما يقوله بعض القادة الإسرائيليين أقرب إلى قلب أبو مازن مما يقوله العرب أو أشقاؤهُ الفلسطينيون، وفي المقابل توالّت الضغوط الأميركية لتنفيذ هذه الخططات على الأرض، وذلك من خلال سياسة مزدوجة، فالإدارة الأميركية من ناحية تحاصر الفلسطينيين وتدعم عملية قتلهم وتبارك بناء المستوطنات والجدار العازل وتدعم بقوة ماديا وعسكريا «إسرائيل»، وهو أمر بالطبع ليس جديدا وهو قديم قدم نشأة هذا الكيان الدخيل في بلادنا، ولكن وثيرة المساعدة الاقتصادية تزداد اليوم وبقوة، وأنّ ما أطلق أوباما بعض التصريحات العريضة نفسيا للعرب من قبيل إيقاف الاستيطان وحلّ الدولتين وغيرها من البولات الاختبار التي لا تفيد، ومن ناحية أخرى تقدّم أميركا أوباما ومن قبل أميركا بوش –للعرب (وعودا شفوية) بأنّ ثمة أملا في بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولا يحاول الحكام العرب خاصة حكام الدول المسماة بالمعتدلة تقصص حقيقة هذا الوعد الأميركي، وكيف ستفعل العدالة وتعيد الحقوق للشعب الفلسطيني مع هذا الكمّ والنوع



من المساعدات التي تقدّم للكيان الصهيوني وأيضاً وهي تدفعه إلى مزيد من التوسع والاستيطان. ولنتأمل فقط وعلى سبيل المثال حجم ونوع المساعدات الأميركية التي قدّمت ولا تزال لـ«إسرائيل»، ثم بعد قراءتها دعونا نسال هل دولة تقدّم كل هذه المساعدات قادرة أو حتى راغبة على فرض حلول عادلة على «إسرائيل» كي تنشأ دولة فلسطينية قابلة للحياة.

انّ «إسرائيل» تحصل الآن على 3 مليارات دولار سنوياً وهو رقم يعلّ سدس ميزانية المساعدات الخارجية الأميركية (يرتفع الرقم إلى 4 مليارات إذا أضفيت إليه ما تحصل عليه «إسرائيل» خارج الميزانية)

وبالإضافة إلى تلك المساعدات فإنّ «إسرائيل» تحصل - من خلال تأثير اللوبي اليهودي في أميركا - على قرابة ملياري دولار سنويا من الأفراد والهيئات الخاصة، نصفها منح تقديية والنصف الآخر لشراء سندات خزينة إسرائيلية» (يرتفع الرقم إلى 4 مليارات إذا أضفيت إليه ما تحصل عليه «إسرائيل» خارج الميزانية)

أمام هذه الحقائق التي تكشف كمّ ونوع المساعدات الأميركية لـ«إسرائيل» والتي تتزايد يوميا حتى في عهد أوباما وستزداد في عهد ترامب العنصري المقلب بقوة رغم أنّغ المساعدات الخليجية السخية لمناصفته هيلاري كلينتون... وهل يمكن أنّ نأمل خيرا في ضغوط أميركية على تل أبيب كي تحاول أنّ تهدي (أبو مازن) ما تسميه بر(دولة قابلة للحياة)، وإذا أضفنا إلى ذلك الهلع الصهيوني من القبيلة الديمغرافية الفلسطينية الأمر الذي دفعهم إلى مزيد من القهر والعدوان والعنصرية الدائمة تجاه الفلسطينيين، هل نأمل أنّ يتجه هذا الكيان إلى آتي حل عادل للصراع إلا إذا خضع لعامل ضغط آخر حقيقي وواقعي تتساوه العرب واسمه (المقاومة) فحسب، الشامل السياسي والاقتصادي وليس العسكري فحسب، تتساول لحكامنا أصحاب مبادرات السلام الجدية والقديمة الخائبة؟

الإنسان، على الجاليات الإسلامية والشرق أوسطية والتي أكدت سلسلة العمليات المنفذة قديما وحديثا، أنها قد نفذت جميعها من منتمين للطائفة الإسلامية، لكن من المؤمنين منهم بالمفاهيم المشدّدة التي يابهاها الدين الإسلامي الحنيف المعروف بالاعتدال والوسطية. إذ كان من بين المنذرين أفغان وإيرانيون وسوريون، بل وأخيرا كان منهم فلنديا من أصل صومالي، وهو منفذ عملية الطعن في لندن.

لكن كيف يمكن إحكام الطوق وتشديد المراقبة على هؤلاء مع الحفاظ على الحدود الدنيا من مفاهيم الديمقراطية والمثل العليا وحقوق الإنسان؟

بدأت فرنسا حديثا تتجه لإغلاق بعض الجوامع التي تحضّ في خطاباتها على الكراهية للأخر (غير المسلم)، كما أخذت تفرض على المتاجر التي تبيع لحوم ذبائح حلال، بيعع مواد أخرى كالخمر مثلا، نفيا لصفة التشدد الإسلامي فيها. ولكن هذه وتلك من الإجراءات التي قد تتبع لاحقا، فيها بعض النيل من حقوق الإنسان وحرثيه. وهذه قد تساعد على تحجيم عدد المتوجهين للاندثاء رسميا وفعليا لداعش، لكنها لن تحول دون ظهور النئاب المنفردة وتفاعلهم مع توجهات داعش.

والواقع أنّ الحيلولة دون ظهور هؤلاء وتفاعلهم مع توجهات داعش، يخلّ أمرا مستعصيا خصوصا مع بقاء وسائل الدعاية التي تمارسها تلك الدولة عبر الإذاعات الصوتية أو الشبكة المتكوتية. فما يهّم في هذه الحالة، هو إلقاء الضوء ولو اليسير منه عليهم، لإخراجهم من إطار المجهول الذي يحتضون به ويختفون وراء ستاره. وهذا لا يفضي إليه إلا مزيد من التحقيقات مع كل من يشتبه بوجود توجه إسلامي متشدّد لديهم. ومع ذلك، فإنّ التحقيق مع هؤلاء المشتبه بهم، قد لا يكون ممكنا بدون ميزر، لتناقفه من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كل ما في الأمر، أنه بوسع الدولة أن تعدل قوانينها لتتحقق مناسبات أكثر تضطر أولئك لمراجعة الدوائر الأمنية مرات أكثر، بمناسبات أكثر، ضمن حدود ومتطلبات القوانين المعدلة.

فالمقيم في دولة أوروبية مثلا، سواء كان يتمتع بحسبتيها، أو يتواجد على أراضيها ضمن قوانين الإقامة المؤقتة أو الدائمة أو لغايات العمل، يمكن تفعيل قوانين توجب عليه مراجعة الأجهزة الأمنية لمرات أكثر مما اعتاد أن يفعله في الظروف الحالية. فإصدار إذن عمل أو تجديد إقامة، يفترض معه بموجب التعديلات المقترحة، أن يراجع الدوائر الأمنية، على أنّ يواكب مراجعته تلك، جلسة تحقيق مكثفة يشارك فيها خبراء في علم الجريمة وعلم النفس لاستقصاء طبيعة شخصيته ونوعية توجهاته، وذلك من خلال السؤال والجواب، مع توجيه أسئلة استفزازية معمّدة لدراسة ردود فعله النفسية، ومدى تشدده الديني، وتوجهه نحو ظلامية الطرح الدراسي الخطير. ففي حالة كهذه، قد يتكشف الخفاء عن البعض، وتتور الشكوك والتساؤلات التي قد تستدعي المراقبة المكثفة لهذا أو ذاك، بغية الحدّ وتخفيف عدد من يقف في عالم المجهول، أو في خلية الأشباح غير المرئية للعيان.

وقد يمكن توسيع مطالبات مراجعة الأجهزة الأمنية لتشمل من يطلب عقد زواج، أو استصدار خصّة سواقة، أو خصّة لفتح متجر ما، أو إنشا لاستبدال موقع الإقامة، وغير ذلك من الأسباب التي يستطيع القانون إيجادها، ابتكارها، والتوسع بها، ممارسا حّقوقه السيادية على أراضيه، ودون أن تكون تلك الإجراءات قد حدثت كثيرا من المفاهيم الديمقراطية، أو من مراعاة حقوق الإنسان ومقتضيات الديمقراطية الحديثة.

فالجهل هو أحد الاخطار التي تقود البعض للتحوّل إلى ذنب منفرد، والمجهول هو الذي يبيغ في طيات الغياب والنسيان بعيدا عن الأنظار، وقابعا في عالم الأشباح الخفي، في عالم متطور يرفض فكرة تواجذ الأشباح وخصوصا الشريرة صوفوقه، سرعان ما تتفاجئه بتحولها من شيع صامت خفي، إلى ذنب منفرد يقتل ويؤذي الأبرياء من الناس.

*مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب – برلين

عضو في مركز الحوار العربي الأميركي – واشنطن
عضو في رابطة الكتاب الأردنيين – الصفحة الرسمية



عملية نيس الإرهابية

وسائل التنفيذ لدى النئاب المنفردة

صحيح أنّ غالبية عمليات النئاب المنفردة لا تنتج خسائر بشرية كبرى في أغلب الأحيان، فعلمية القطار في ولاية بافاريا الألمانية أدّت إلى جرح أربعة أشخاص فقط، وعملياتن آخرين في ألمانيا أقرزت كل منهما قتيلا وبضعة جرحى، إلا أنّ بعض هذه العمليات خصوصا خلال الشهور الثلاثة الماضية، قد أنتجت أيضا نسبة عالية من الضحايا، حيث بلغ عددهم في نيس 84 قتيلا، وعدد ضحايا عملية أورلاندو 49 قتيلا، وعدد ضحايا عملية المنجر في ميونيخ بلغ عشرة قتلى، وأقصى هذه العمليات من حيث بشاعة الطريقة المستخدمة في القتل، كانت تلك التي طالت كنيسة في سان نيتيان الفرنسية، وأدّت الى مقتل راهب مسنّ ذبحا أمام عيون المتواجدين في الكنيسة لغاية الصلاة. ونظرا لضلّة ومدونةية قدرات النئاب المنفردة على التنفيذ، فقد بات السلاح الأبيض ومشقاته، أو ما شابهه، من أبرز الأسلحة المستخدمة في تلك العمليات. فالفاَس قد استخدم في عملية القطار في ولاية بافاريا الألمانية، والسيف قد استخدم في آخر العمليات في بلجيكا والتي جرت قبل أيام قليلة فقط في أحد شوارع مدينة الملك شارل، كما استخدم الخنجر في العملية المنفذة في لندن، في ساحة قريبة من موقع جامعة لندن حيث يتواجد العديد من الزوار والسائحين، وكذلك في أحد العمليات الأربع التي نفذت في أحد شوارع إحدى المدن الألمانية. والأغرب من ذلك أنّ سلاح الدهن بالسلايرة أو بشاشنة، كان السلاح الذي استخدم أخيرا ومجدا في نيس الفرنسية، علما أنه قد سبق استخدامه عدة مرات في فرنسا في أواخر ثمانينيات أو أول عام 2014، حيث نفذت عمليات دهس في ثلاث مدن في جنوب فرنسا.

ولكن محدودية الدخّل والإمكانات لدى النئاب المنفرد، لم تحل دون استخدام السلاح الناري أيضا، كما حصل في عملياتي ميونيخ وأورلاندو المنفذتين هذا العام، مع عدم تجاهل حالة سابقة مشابهة وقعت عام 2015 في برناردينو الأميركية وسبقت الإشارة إليها، حيث أدّى إطلاق النار فيها من شخصين معاً هما زوج وزوجته، إلى مقتل 14 شخصا. وكان التطور الأهمّ هو استخدام وسيلة تفجير قنبلة في عملية واحدة حديثة نفذت في 26 تموز في مدخل أحد المسارح